الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية ١٦-أ: تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

المؤشر ١٦-أ-١: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يقيس مؤشر وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس مدى امتثال المؤسسات الوطنية الحالية لحقوق الإنسان للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) التي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار 134/48) استناداً إلى النظام الداخلي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI، أي ما يُعرف سابقاً بلجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أو المحكمة الجنائية الدولية).

الأساس المنطقي:

يقيس هذا المؤشر الجهود العالمية المستمرة للبلدان في إقامة مؤسسات وطنية مستقلة، من خلال التعاون الدولي، من أجل تعزيز المجتمعات الشاملة والمسالمة والخاضعة للمساءلة. ويشير إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وحماستها إلى التزام الدولة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فالامتثال لمبادئ باريس يؤدي إلى تكبد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة، وكفاءة وقوة للتحقيق، والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان الوطنية، ونشر حقوق الإنسان من خلال المعلومات والتعليم. في حين أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي في الأساس ممولة من قبل الدولة، فإنها تحافظ على الاستقلالية والتعددية. وعندما تتنازل المؤسسة مع اختصاص شبه قضائي، فإنها تتعامل مع الشكاوى وتساعد الضحايا في نقل قضاياهم إلى المحاكم مما يجعلها عنصراً أساسياً في النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. هذه المهام الأساسية التي تلعبها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومشاركتها المتزايدة في المنتديات الدولية لحقوق الإنسان تجعلها جهات فاعلة مهمة في تحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على القوانين التمييزية وتعزيز وإنفاذ القوانين غير التمييزية. على مستوى التقارير الوطنية، كلما كان تصنيف

الاعتماد لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أفضل، كلما انعكس الأمر على مصداقية وشرعية وفعالية تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

المفاهيم:

إنّ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئة إدارية مستقلة تنشئها دولة ما لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي هيئات حكومية لديها تفويض دستوري و / أو تشريعي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. كما أنها جزء من جهاز الدولة ويتم تمويلها من قبل الدولة. ومع ذلك، فإنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومة. وبينما قد تختلف اختصاصاتها المحددة، فإن الدور العام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو معالجة التمييز بجميع أشكاله، وكذلك تعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل الوظائف الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معالجة الشكاوى والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأن إصلاح القوانين. وتعدّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفعالة حلقة وصل هامة بين الحكومة والمجتمع المدني، بقدر ما تساعد في سد "فجوة الحماية" بين حقوق الأفراد ومسؤوليات الدولة. واليوم، تتواجد ستة نماذج للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم، وهي: لجان حقوق الإنسان، ومؤسسات أمناء المظالم المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الهجينة، والهيئات الاستشارية، والمعاهد والمراكز والمؤسسات المتعددة. تتمتّع المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان المستقلة باعتماد من "المستوى A" كمقياس مجابه لمبادئ باريس. تتم عملية الاعتماد من خلال مراجعة النظراء من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان. وهناك ثلاثة أنواع ممكنة من الاعتماد:

أ: الامتثال لمبادئ باريس
ب: وضع المراقب - لا يمتثل بالكامل لمبادئ باريس أو عدم كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ قرار
ج: غير ممتثل لمبادئ باريس

يستتبع الاعتماد من قبل للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان GANHRI تحديد ما إذا كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان متوافقة مع القانون والممارسة، مع مبادئ باريس، مع المصدر الرئيس للمعايير المعيارية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك مع الملاحظات العامة التي وضعتها اللجنة الفرعية للاعتماد. وقد تأخذ اللجنة الفرعية للاعتماد SCA المعايير الدولية الأخرى بعين الاعتبار، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإنشاء آليات وطنية في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك في الاتفاقية الدولية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تنظر اللجنة الفرعية أيضاً في أي توصية ذات صلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما هيئات المعاهدات والمراجعة الدورية الشاملة (UPR) والإجراءات الخاصة. وتبحث العملية أيضًا في فعالية ومستوى الانخراط في أنظمة حقوق الإنسان الدولية.

توفر المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) التي اعتمدتها الجمعية العامة، القرار 134/48 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993 المعايير الدولية التي يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اعتمادها من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

التعليقات والقيود:

تم الاقرار بالدور الهام والبناء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مختلف صكوك وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوثيقة الختامية وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 في فيينا، وقرارَي الجمعية العامة A / RES / 63/172 (2008) و64/161 / A / RES (2009) بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضًا تشجيع إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، يؤكد قرار الجمعية العامة رقم 134/48 لعام 1993 على الأولوية التي ينبغي منحها لوضع الترتيبات المناسبة على المستوى الوطني لضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان "في حين أن قرار الجمعية العامة 2008 A / RES 169 / 63 / شجع الدول على "النظر في إنشاء أو تعزيز أمين المظالم والوسيط وغيره من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المستقلة والذاتية". كما دعا مجلس حقوق الإنسان (قرار HRC 5/1، 2007) إلى المشاركة الفعالة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حزمة بناء المؤسسات التي توفر عناصر لتوجيه أعمالها المستقبلية.

وقد أقرّت أيضاً هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات بالدور الحاسم الذي تمثله المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التنفيذ الفعال لالتزامات المعاهدات وشجّعت على خلقها (مثل التعليق العام رقم 17 للجنة القضاء على التمييز العنصري، 48/18 / A (1993)؛ والتعليق العام 10 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية CESCR، 1998/25 / C.12 / E؛ والتعليق العام رقم 2 للجنة حقوق الطفل، CRC / GC / 2002/2). ويمكن الاطلاع على مجموعة من التوصيات والملاحظات الختامية المختلفة ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة على العنوان التالي:

http://www.universalhumanrightsindex.org/

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان GANHRI هو رابطة دولية لتلك المؤسسات التي تروج وتعزز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتكون متوافقة مع مبادئ باريس وتوفر القيادة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (قانون المحكمة الجنائية الدولية، المادة الخامسة). تستند القرارات الخاصة بتصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى وثائقها المقدمة مثل: 1) نسخة من التشريع أو أي وسيلة أخرى يتم بموجبها تأسيسها وتمكينها في شكلها الرسمي أو الوثيقة المنشورة (على سبيل المثال، النظام الأساسي و / أو الأحكام الدستورية و / أو الرئاسية). المرسوم 2) الخطوط العريضة للهيكل التنظيمي بما في ذلك تفاصيل الموظفين والميزانية السنوية، 3) نسخة من التقرير السنوي المنشور حديثًا؛ 4) بيان تفصيلي يوضح كيف تتوافق مع مبادئ باريس. تتم مراجعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنتمي إلى المستوى "A" و "B" كل خمس سنوات. كما يجوز لمنظمات المجتمع المدني تقديم المعلومات ذات الصلة إلى المفوضية في ما يتعلق بأي مسألة خاصّة بالاعتماد.

يظهر اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن الحكومة تدعم العمل في مجال حقوق الإنسان في البلاد. ومع ذلك، ينبغي قياس فعاليتها على أساس قدرتها على اكتساب ثقة الجمهور وجودة عملها في مجال حقوق الإنسان. في هذا السياق، سيكون من المفيد أيضًا النظر في ردود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على توصيات التحالف العالمي GANHRI. وبالمثل، فإن مدخلات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (أي تقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض

الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات) تمثل مصدراً قيماً للمعلومات حول كيفية قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتنفيذ ولايتها بالإشارة إلى صكوك حقوق الإنسان.

المنهجية

طريقة الاحتساب:
من حيث طريقة الاحتساب، يتم حساب المؤشر كتصنيف الاعتماد، وهو من المستوى A أو B أو C الخاص بالمؤسسات الوطنية.

التفصيل:

في حين أن تفصيل المعلومات لا ينطبق على هذا المؤشر، فقد يكون من المرغوب فيه تسليط الضوء على نوع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سواء أكانت أمين مظالم، أو لجنة لحقوق الإنسان، أو هيئة استشارية، أو مؤسسة قائمة على الأبحاث، إلخ.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

تتوفر جميع البيانات على مستوى البلد وما من معالجة للقيم الناقصة.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

تتوفر جميع البيانات على مستوى البلد وما من معالجة للقيم الناقصة.

مصادر التفاوت:

لدى البلد النظير إمكانية الطعن في القرار المتعلق بمستوى الامتثال لمبادئ باريس الواردة من الآلية الدولية. ويحتاج الاستئناف إلى دعم ما لا يقل عن 4 مؤسسات وطنية أخرى لحقوق الإنسان (جميع أعضاء المكتب الدولي) وشبكتين إقليميتين لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

مصادر البيانات

الوصف:

المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بالمؤشر هو السجلات الإدارية لتقارير اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي GANHRI. وتقوم المفوضية بتجميع البيانات في دليل عالمي لاعتماد وضع المؤسسات الوطنية كل ستة أشهر، بعد تقديم اللجنة الفرعية للاعتماد تقريرها.

عملية الجمع:

يتم إرسال مسح دولي إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تملأه وترسله إلى الآلية الدولية. وتستخدم هذه الأخيرة أيضًا معلومات تكميلية، إذا كانت متوفرة، من منظمات المجتمع المدني.

ويجب أن تقدم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، التي تسعى إلى الحصول على اعتماد، معلومات مفصلة عن ممارساتها وعن كيفية تشجيعها المباشر للامتثال لمبادئ باريس، أي المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار 134/48). وتتعلق المعلومات التي يتعين تقديمها بما يلي:
1) ضمان الحيازة لأعضاء هيئة صنع القرار في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛
2) أعضاء متفرغين للمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛
3) ضمان الحصانة الوظيفية؛
4) توظيف واستبقاء موظفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛
5) تجهيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالموظفين عن طريق الانتداب؛
6) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال حالة الانقلاب أو حالة الطوارئ؛
7) تقييد سلطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بسبب الأمن القومي؛
8) التنظيم الإداري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
9) تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها آليات وقائية ورصدية وطنية؛
10) الكفاءة شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التعامل مع الشكاوى).

واستناداً إلى المعلومات الواردة، تتم عملية الاعتماد من خلال مراجعة النظراء من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان GANHRI.

توافر البيانات

الوصف:

196 دولة

آسيا والمحيط الهادئ - 56
أفريقيا - 54
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - 33
أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان - 53

السلاسل الزمنية:

من 2000 إلى 2015

الجدول الزمني

جمع البيانات:

من تشرين الثاني/ نوفمبر 2016

إصدار البيانات:

كانون الأول/ ديسمبر 2016

الجهات المزوّدة بالبيانات

الاسم:

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

الوصف:

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (مثل لجان حقوق الإنسان الوطنية، مؤسسات أمناء المظالم المعنية بحقوق الإنسان، المؤسسات الهجينة، الهيئات الاستشارية، المعاهد والمراكز والمؤسسات المتعددة)

الجهات المجمّعة للبيانات

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) واللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI).

المراجع

دليل الموارد الموحّدة:

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Indicators/Pages/HRIndicatorsIndex.aspx

المراجع:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/Metadata_16.a.1_3_March2016.pdf

http://nhri.ohchr.org/EN/Pages/default.aspx

http://ohchr.org/EN/Countries/NHRI/Pages/NHRIMain.aspx

http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfNationalInstitutions.aspx

المؤشرات ذات الصلة

10-3:
التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

16-ب:
التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات